تصاعد المقاومة الشعبية

ممّا لا شك فيه ان العلامة الفارقة التي ميّزت الفترة الممتدة بين ١٦ تشرين الثاني (نوفمبر) و١٥ كانون الاول (ديسمبر) هي حلول الذكرى الثانية لاندلاع الانتفاضة الشعبية في الاراضي المحتلة العام ١٩٦٧. اذ كانت المناسبة، تلك، حافزاً جديداً لاحياء التظاهرات الشعبية، وتوسيع المقاومة المدنية، باشكالها المتنوّعة. وقد أصدرت اطراف عديدة تقديراتها لمحصلة الخسائر البشرية، والمادية، لدى الطرفين، منذ بدء الانتفاضة، فيما واصل القادة الاسرائيليون البحث في السبل الفاعلة لقمع تلك المسيرة، علماً بأن بعضهم، بدءاً بوزير الدفاع ورئيس هيئة الاركان العامة للجيش، توقّع، أيضاً، استمرار الانتفاضة، وتخوّف من الآثار بعيدة المدى المترتبة على بقاء الاحتلال في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة. الى جانب ذلك، تكثّفت الاجراءات القمعية الاسرائيلية، مقابل استمرار عمل «القوات الضاربة» الفلسطينية ولجان العمل والشبيبة على التكيّف ومواصلة المقاومة. وعلى صعيد آخر، تكثّفت الغارات الجوية الاسرائيلية على القواعد العسكرية الفلسطينية في جنوب لبنان.

الانتفاضة في عامين

أصدرت أطراف عديدة تقديراتها لمجمل الخسائر البشرية، والمادية، الفلسطينية والاسرائيلية، بمناسبة حلول الذكرى الثانية لانطلاقة الانتفاضة الشعبية. وما يبرز عبر الاحصاءات هو انه، على الرغم من التباين في بعض المجالات، يوجد اتفاق لافت فيما بين غالبية المصادر. ويشير ذلك، من جهة، الى ارتفاع درجة المصداقية الفلسطينية، الرسمية والخاصة، ومن جهة أخرى، الى تأكيد الحجم الكبير للتضحية التي يقدّمها اهل الارض المحتلة.

فقد أوردت مؤسسة «الحق» في القدس ان ٧٩٥ مواطناً سقطوا شهداء خلال العامين الاولين للانتفاضة، علاوة على ٤٥ ألف جريح (**ميدل ايست انترناشونال**، ١٥/١٢/١٩٨٩). ولم يختلف ذلك كثيراً عن الاحصاء شبه الرسمي الصادر عن م.ت.ف. استناداً الى الاستبيانات الشخصية، والذي أكد سقوط ٨١٩ مواطناً شهداء، منهم ٥٧٩ بالرصاص، و٨٢ خنقاً بالغاز، و٥٤ ضرباً أو صعقاً بالتيار الكهربائي، و٨٦ في ظروف غامضة، كاعتداءات المستوطنين أو الجنود المتنكرين باللباس المدني (**فلسطين الثورة**، نيقوسيا، ١٧/١٢/١٩٨٩). أمّا عدد الجرحى، فقد أكدت مصادر خاصة أخرى انه بلغ ٤٨ ألفاً، منهم ستة آلاف معاق (**الحياة**، لندن، ٧/١٢/١٩٨٩). والملحوظ، هنا، ان ذلك فاق تقدير الجيش الاسرائيلي بقتل ٥٣٣ وجرح ٨٩٢٦ برصاصه، علاوة على اصابة ١٥ ـ ٢٠ ألف شخص بجروح؛ او تقدير الامم المتحدة بسقوط ٣٧ ألف جريح على الاقل. الاّ ان هذين المصدرين لم يسجّلا سوى الحالات الواردة رسمياً لدى المستشفيات، أو الاصابات البليغة (**انترناشونال هيرالد تريبون**، ٥ و٨/١٢/١٩٨٩).

غير ان الجيش الاسرائيلي قدّم توثيقاً للاحصاءات الفلسطينية بخصوص المعتقلين، بل وزاد عليها، حيث أوضح ان جنوده قاموا باعتقال ٥٠ ألف فلسطيني خلال العامين الماضيين، بينما كانت مؤسسة «الحق»، المختصة قانونياً، أعلنت ان ٤٨ ألف مواطن دخلوا السجون لمدة ثلاثة أيام أو أكثر، منهم ٧٩٠٠ تمّ اعتقالهم ادارياً (**المصدر نفسه**، ١٥/١٢/١٩٨٩؛ و**ميدل ايست انترناشونال**، ٥/١٢/١٩٨٩). وكان الجيش صرّح، أيضاً، في وقت سابق، بأنه قام، فعلاً، بسجن ثمانية آلاف فلسطيني ادارياً، منهم ٢١٢٤ من سكان الضفة الفلسطينية وحدها قيد الاعتقال الآن (**فلسطين الثورة**، ٢٦/١١/١٩٨٩). كما ادّعى الجيش، أيضاً، بالمقابل، بأنه نجح بالقاء